تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول

(دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016)

Development of the Algerian Economy between Reality and Hope (Analysis of the new growth model 2016/2030)

قلوح عبد الحكيم[1]، بن ابراهيم الغالي[2]

[1]جامعة بسكرة، Abdelhakim.guellouh@univ-biskra.dz

[2]جامعة بسكرة، elghali.benbrahim@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 23/ 09 /2019 تاريخ القبول: 19 /01/ 2020 تاريخ النشر: 2020/04/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري وفق توصيات ومبادئ النموذج الجديد للنمو (2016–2030)، والقدرة على تنفيذه لتحقيق نمو سريع ومستدام، في ظل مختلف الأحداث الاقتصادية البارزة ومعرفة مدى قدرة السياسة الاقتصادية في دعم نجاح هذا النموذج.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أهداف متميزة للتحول الاقتصادي المستدام، لكن تأخر الاقتصاد الجزائري في العديد من المجالات يحول دون تطبيق النموذج بشكل فعال، لذا فإنه يستوجب انفتاح اقتصادي أكثر على العالم، والاستفادة من الخبرة الأجنبية الرائدة لرفع نسب النمو.

كلمات مفتاحيه : النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، النموذج الجديد للنمو.

تصنيفات JEL :O50، G2. O41

Abstract:

he objective of this study is to analyze the status of the Algerian economy in accordance with the recommendations and principles of the new growth model (2016-2030), the ability to implement it for rapid and sustainable growth, in the light of the various economic events that have taken place and the ability of economic policy to support the success of this model.

The study concluded that there are distinct goals for sustainable economic transformation, but the delay in the Algerian economy in many fields prevents the effective application of the model, so it requires more economic openness to the world, and benefiting from the leading foreign experience to raise growth rates.

Keywords: Economic growth, Algerian economy, new growth model.

Jel Classification Codes:: O50, O41.

المؤلف المرسل: بن إبراهيم الغالي،**الإيميل**: elghali.benbrahim@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تسعى الدول إلى تحقيق الرفاهية وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين عن طريق رفع معدلات النمو والتوجه نحو تنمية مستدامة، وتعمل على توفير شروط المناخ الملائم للاقتصاد الوطني والتخطيط الشامل والاستراتيجي للموارد ، من أجل بناء هيكل متناسق ومتكامل يؤدي إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع وتحسين الإنتاجية والقضاء على الفقر، مما ينعكس إيجابا على مختلف المؤشرات الاقتصادية ومعدلات الناتج المحلي.

والجزائر من بين الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية مع المحافظة على المكتسبات الاجتماعية، غير أن الأزمة النفطية العالمية لعام 2014 وتراجع مداخيل الميزانية العمومية – باعتبار أن النفط هو المورد الأساسي–، دعت إلى إعادة النضر في النهج الذي يرتكز على زيادة الإنفاق العمومي لغرض تحقيق التنمية، وقامت بتبني مخطط جديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2016-2030 للخروج من قيود الريع البترولي والمرض الهولندي إلى اقتصاد ديناميكي حقيقي خلاق للثروة والقيمة المضافة.

ومن خلال هذا الطرح يتبلور إلى الأذهان التساؤل عن مدى نجاعة وفاعلية النموذج الجديد في أهدافه ومبادئه، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل للسياسة الاقتصادية في الجزائر القدرة على تنفيذ أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030 ؟.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- للسياسة الاقتصادية في الجزائر القدرة على تنفيذ أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي2016-2030.

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- ساهمت مختلف السياسات والبرامج المنجزة في تحسين المؤشرات الاقتصادية؛
- يتسم المناخ الاقتصادي في الجزائر بمرونة كافية لتطبيق نموذج النمو؛
- تتلاءم أهداف النموذج الجديد للنمو مع المناخ الاقتصادي للجزائر.

وتكمن أهمية الدراسة في اعتبار الجزائر مقبلة على مرحلة حاسمة، نحو تحول اقتصادي سريع، وسعيها لتحقيق نمو مستدام في ضل الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية الدولية الراهنة، وعليه فإنه من

الأهمية بمكان الوقوف على هذا المنعرج، وتقييم الأوضاع السائدة والمجهودات المبذولة في السعي للنهوض بالاقتصاد الوطني وتخليصه من عقدة الارتباط بالريع البترولي.

وتتلخص أهداف هذا البحث في التعرف على مدى ملائمة المناخ الاقتصادي لتنفيذ البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي آفاق 2030 ومدى إمكانية تحقيق أهدافه.

والوصول إلى إجابة مقنعة وموضوعية للإشكالية الرئيسة المطروحة، فإنه تم الاعتماد على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعطيات الضرورية للتعرف على الظاهرة المدروسة، ثم تحليل هذه المعطيات بأسلوب علمي موضوعي للخروج بالنتائج.

2. الإطار المفاهيمي للنمو والتنمية الاقتصادية:

1.2 النمو الاقتصادي:

أ. تعريف النمو الاقتصادي:

هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد، (عبد القادر و عبد القادر، دون سنة نشر، صفحة 11) وبذلك يشترط على النمو:

- الزيادة المضطردة: أي أن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموًا اقتصاديًا؛
- الزيادة الحقيقية وليست النقدية: أي يجب استبعاد أثر التضخم. (حمداني، 2009، الصفحات 3-4)

ومنه فإن النمو الاقتصادي هو زيادة مستمرة في الناتج الداخلي الخام، عندما يكون ضمن مجموعة من الظروف المواتية وغير ظرفية أو دورية، ما يعمل على زيادة الدخل الفردي المشروط باستبعاد أثر التضخم لاحتساب الزيادة الحقيقية دون النقدية منها.

ب. شروط تحقيق النمو الاقتصادي:

يشترط ما يلي:

-الاستثمار في رأس المال المادي والبشري: يتوجب الاستعمال الأمثل للموارد المالية في هذا الشأن والتي تتمثل في الادخار لدى الأفراد؛ أو عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي، أما رأس المال

البشري فمن أشكاله استثمار العنصر البشري في التعليم والتدريب في العمل والاستثمار في الصحة وغيرها. (علي التل، 1991، صفحة 45)

- البحث العلمي و التطور التكنولوجي: عملية البحث في المعارف العلمية المختلفة والعمل على تطوير نتائجه لاستخدامها في توليد منتجات جديدة أو تطبيق أساليب إنتاجية جديدة،(شرر، 2002، صفحة 81)بما يخدم الأهداف التجارية المختلفة، وتشمل هذه العملية اكتشاف واستخدام مواد أولية أو وسيطة لم تكن معروفة من قبل، كما يمكن أن تشمل إعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية داخل المؤسسات أو ابتكار مؤسسات تنظيمية جديدة.(أبو السعود، 2010، صفحة 5)
- النمو السكاني: يعد النمو السكاني زيادة في قوة العمل، وعاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي فهذه الزيادة تكون ذات حدين، زيادة العمالة المنتجة وفي نفس الوقت تزيد من توسع السوق الاستهلاكي أو قوة الادخار(تودارو، 2006، صفحة 171)، من نتائجه أيضا خلق البطالة لتلعب الدور السلبي على معدلا لنمو وانخفاض الدخل. (بن قانة و سلامي ، 2017، صفحة 236)
- التحكم في التسيير: على الدول خاصة النامية والفقيرة أن تعمل على تطوير الآليات اللازمة للتحكم الجيد في هاته المتغيرات، للوصول إلى تحقيق الجدوى الاقتصادية لعناصر النمو (رأس المال المادي والبشري والتطور التكنولوجي والنمو السكاني).

ج. أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي هي: (حمداني، 2009، صفحة 8)

- **النمو الطبيعي**: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قد تعبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، زيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب؛

- **النمو العابر أو غير المستقر:** هو نمو لا يمتلك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته.
- **النمو المخطَّط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته؛ غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ، وفي هذا النوع يمكن التطرق إلى نوعين موجهين من النمو الاقتصادي، وهما:(محمودي و بركان ، 2016، صفحة 261)

✓ النمو الشامل: ويقوم على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، أي زيادة الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج؛

✓ النمو المكثف: ويقوم على نمو الإنتاجية وزيادة تنظيم للعمل.

2.2 التنمية الاقتصادية:

أ. تعريف التنمية الاقتصادية:

هي عملية تبدأ من مرحلة انطلاق نحو النمو الذاتي، (بسيوني و مهدلي، 2012، صفحة 40) لرفع مستدام للمجتمع ككل، عن طريق استنباط أساليب جديدة أحسن، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل.(محمد أحمد، 2017، صفحة 15)

فالتنمية إحداث انتقال مرغوب به من جميع نواحي الحياة، ابتداء من الناحية الاقتصادية وبناء عليها؛ من أجل خلق وتحسين تنظيمات للوصول إلى حالة النمو الذاتي المستمر والمستدام، بحيث أن هذه العملية تقوم على تحسين متطلبات الحياة للمجتمع، و التنسيق بين جميع القوى المادية والبشرية في ظل أسس علمية شاملة ومدروسة.

ب. أبعاد التنمية:

تتضمن مفاهيم التنمية أبعاد مختلفة تشمل: (بسيوني و مهدلي، 2012، صفحة 51)

- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية : ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع؛
- البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية : يتضمن القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل؛
- البعد السياسي: يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي؛
- البعد الدولي للتنمية: ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي؛
- البعد الجديد للتنمية: باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية.

ج. عناصر التنمية الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي:(حمداني، 2009، صفحة 45)

- الشمولية؛ إذ لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي المادي فقط، لكن أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي؛
- الاستمرارية؛ أي حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل؛
- العدالة الاجتماعية؛ أي حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة على نحو أكثر عدالة في المجتمع والقدرة على إشباع الحاجات؛
- الرفاهية؛ ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛
- الإنتاجية؛ أي تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة.

والجدول الموالي يتناول أهم الفروق بين النمو والتنمية:

جدول (1): أهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
ينشأ النمو بشكل تلقائي وبدون التدخل بقرارات بهدف إحداث تغيير في زيادة الناتج الإجمالي الخام. يرتكز على حجم التغير الكمي في السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد داخل المجتمع. لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	عملية التنمية هي نتاج عمل مدار ومقصود بنية تغيير البنية الهيكلية للمجتمع وتحسين ظروف حياته. مضمون ونوعية السلع والخدمات هي من يراد تحسين إنتاجيتها. تسعى لزيادة الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع خاصة الفقيرة منه. تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

3. عرض ملخص النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030:

من خلال خيار رؤية طويلة الأجل، تؤكد الجزائر في أن تصبح القوة الناشئة كنتيجة للتحول الهيكلي على مدى العقد المقبل، لذا قامت بتفعيل استراتيجية متوسطة الأجل لرفع معدلات النمو.

1.3 مراحل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030:

يتم تسجيل ثلاث مراحل نمو لتحقيقها وتنقسم كالتالي:(لطرش و كتاف ، 2017، صفحة 192)

أ. مرحلة الإقلاع (2016-2019):

عن طريق تغيير في حصة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة إلى المستوى المستهدف.

ب. مرحلة التحول (2020-2025):

والتي سوف تسمح بتحقيق إمكانات استدراك الاقتصاد.

ج. مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030):

في نهاية هذا المخطط سيكون الاقتصاد الوطني قد استنفذ إمكاناته ويستدرك جميع المتغيرات المختلفة ليتوجه إلى التقارب نحو قيمته التوازنية.

2.3الأهداف المرجوة من النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الجزائري:

استهدف النموذج مجموعة من نقاط الأساسية، وهي:(Ministère Des Finance, 2016, p. 11)

أ. مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ب 6.5 % سنويا خلال الفترة 2020-2030؛

ب. ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينبغي مضاعفته إلى 2.3 % ؛

ج. مضاعفة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 5.3 % في عام 2015 إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030)؛

د. تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وإمكانيه تنويع الصادرات؛

ه. الانتقال الطاقوي والذي من شأنه أن يسمح بتقسيم النمو السنوي لنصفين في استهلاك الطاقة الداخلي (من +6 % سنويا في عام 2015 إلى+3 % سنويا بحلول عام 2030)، مع إعطاء سعر عادل للطاقة (استهلاك أقل وأفضل)؛

و. تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي ، من خلال النقاط المستهدفة من نموذج النمو الجديد، فإنه يتم تركيز الجهود في مجموعة هامة من القطاعات المتمثلة في الزراعة والصناعة التحويلية وكذا الطاقات المتجددة والتي ستسمح بتخفيض الاستهلاك والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة تحقيقا للتنمية المستدامة، هذا ما سيساعد على تنويع الإنتاج والصادرات خارج المحروقات ، والتي من شأنها رفع معدل النمو الحقيقي المستهدف في هذا البرنامج 6.5 % سنويا.

3.3 مبادئ العمل لتحقيق أهداف نموذج النمو الجديد:

تشكل ثلاثة مبادئ أساسية يعمل عليها النموذج الجديد للنمو، وهي: (Ministère Des Finance, 2016, pp. 11-13)

أ. **ديناميكية القطاعات المطلوبة:**

تطوير فروع جديدة ذات عوامل خارجية على المستوى القطاعي، لأخذ دور بالنسبة للصناعة خارج المحروقات بـــ 10% من إجمالي القيمة المضافة ، و يتعين على قطاعات الزراعة وخدمات

التسويق، أن تشهد معدل نمو مستدام بنسبة 6.5 %و7.4% سنويا على التوالي، أما مساهمة البناء والأشغال العامة تنخفض في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا لصالح مجالات المعرفة، لبلوغ نمو بمعدل 1.7 %، وتنفيذ سياسات صناعية ودعم تحرر أكبر للمبادرات لتحقيق معدلات نمو القطاعات المطلوبة.

ب. التطور المطلوب لنظام الاستثمار:

ربط الاستثمارات خارج المحروقات بتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر ، ومحاكاة مستوى النمو العالمي ليسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد الجزائري لتحقيق معدلات نمو أعلى ، ودمج الميزانية تدريجياً اعتبارا من عام 2025 للحد من النفقات الرأسمالية المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة وإشراك الخواص، ووضع نظام لتحسين تحصيل الضرائب وخلق أوعية ضريبة جديدة خاصة بما تعلق بالميزانيات المحلية ، مع تكثيف العلاقات بين الجامعة والمؤسسات واتخاذ سياسة حاسمة للتحول التكنولوجي، وإعادة تخصيص الاستثمار لقطاع غير الطاقة لبدء عملية التنويع الاقتصادي.

ج. ترشيد الإنفاق العام:

ترشيد الإنفاق العام المتعلق بالإعانات والإعفاءات المختلفة –ضرائب صريحة وضمنية–تستفيد منها العوامل الاقتصادية، وتقييم فعالية سياسات الحوافز المختلفة للحد منها حسب الاقتضاء ما لم يكن ذلك النشاط يولد عوامل خارجية إيجابية للاقتصاد ، وكذا اعتماد أي مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يؤسس لسياسة تسعى إلى الحد من ميزانية الدولة صراحة أو ضمنا وإعادة التوزيع للفقراء لإضفاء مزيد من العدالة الاجتماعية، وإصلاح حوكمة القطاعات من أجل تحسين الكفاءة الاقتصادية والتنافسية.

وكخلاصة للمبادئ التي تبناها نموذج النمو الجديد فإنه يأخذ رؤي ة واضحة نظريا حول الاقتصاد الجزائري آفاق 2030، حيث يكون التوجه نحو التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية من خلال ترشيد النفقات العمومية، خاصة بما تعلق بدعم الأسعار، والتي ستنقل من دعم معمم إلى دعم مستهدف يكون للطبقات الفقيرة النصيب الأوفر منه، كما يستنتج أن النضرة الجديدة للاستثمار تتمثل في تقييم فعاليته في زيادة القيمة المضافة ومدى كفاءة المشاريع في تنويع الاقتصاد الوطني لخلق نسيج صناعي يملك مقومات التنافسية لاقتحام الأسواق الدولية.

4. تحليل توصيات نموذج النمو الجديد آفاق 2030:

يتم تجميع عناصر سياسة اقتصادية جديدة قادرة على تحقيق الرؤية وفقًا لستة محاور استراتيجية، وهي:

1.4 تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر:

من خلال وضع جو عام لبيئة جاذبة من تأطير مؤسساتي وإزالة العراقيل، دعم وتطوير الشركات الناشئة خاصة فيما تعلق بالسياحة والصناعة.(Ministère Des Finance, 2016, p. 14)

وللعمل على هذا، يتعين القيام بتيسير إجراءات ومراحل خلق منشأة صناعية أو خدمية، إذ أن هاته الإجراءات كثيرا ما تتصف بالبيروقراطية والتعقيد، حيث تصنف الجزائر من أسوأ الدول في العالم بمرتبة 157 من 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019، ويتضمن هذا المؤشر بدأ النشاط التجاري (الرتبة 150)، واستخراج تراخيص البناء (الرتبة 129)، والحصول على الائتمان (الرتبة 178)، حماية المستثمرين الأقلية (الرتبة 168) وكذا دفع الضرائب (الرتبة 156) (world bank, 2019).

بناء على هذه المعطيات فإنه يصعب إنشاء شركات دون تحمل تكاليف إضافية قبل بدأ النشاط، خاصة فيما تعلق بالمؤسسات الصناعية والسياحية.

2.4 تمويل الاستثمار:

لتحقيق رؤية 2030 يتطلب تطوي الاستثمارات الخاصة خارج الطاقة ثلاثة محاور:(Ministère Des Finance, 2016, p. 14)

أ. تطوير نظام الاستثمار الوطني في المرافق العامة، بتحسين الكفاءة ونوعية البنى التحتية والعمل على انتقال تمويلها إلى سوق السندات، وإبرام شراكات مع دول تهدف إلى الاستثمار على نحو مستدام في البلاد؛

ب. استئناف إصلاح النظام المصرفي عن طريق:

- جمع وإدارة مدخرات الجمهور من خلال إنشاء البريد البنك؛
- تحديث خدمات ومنتجات البنوك وتحسين أداء المنافسة الحقيقية؛
- تعزيز إدارة التحكم في المخاطر على البنوك.
- تطوير أسواق رأس المال عن طريق تنفيذ جميع التدابير الضرورية منها:
  - ✓ إيجاد أشكال بديلة للتمويل والزيادة في السيولة المصرفية؛
  - ✓ وضع صيغة نهائية للإطار التنظيمي لصناديق الاستثمار؛

✓ تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال الاكتتابات العامة الأولية في السندات.

وكما جاء في هذه التوصية فإنه من الضروري تطوير القطاع المالي للمساهمة في تمويل مشاريع الاستثمار، من أجل تدارك التأخر في هذا القطاع والذي من خلاله يتم تشغيل المدخرات الشعبية وبعث حركية الاستثمارات المحلية، وكذا قروض الصندوق الوطني للاستثمار الموجهة لقطاعات منها الصناعة والسياحة والنقل والاتصال، وقد بلغت أزيد من 35000 مليار دج في سنة 2019،(الحكومة الجزائرية، فيفري 2019، صفحة 5) وبالرغم من انتهاج طريقة التمويل غير التقليدي بعد تعديل قانون النقد والقرض رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، والذي نص "على أن يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات" (الأمانة العامة للحكومة، 2017) بهذا التمويل، فإن هذا الإجراء يسمح للحكومة بالتمويل الداخلي لمدة انتقالية تدوم خمس (5) سنوات، وكان وزير المالية عبد الرحمن راوية قد أعطى أرقاما عن احتياجات الخزينة العمومية في تصريحات أدلى بها في 2 أكتوبر 2018، والبالغة580و570,1815 مليار دينار في عام 2017، 2018، 2019 على التوالي (موقع كل شيئ عن الجزائر، 2018)، وقد بلغ المجموع النهائي لم تم اقتراضه عن طريق هذه الآلية لغاية 2019 إلى أزيد من 4000 مليار دج، مما يسمح بتحقيق التوازنات المالية دون التوجه الحقيقي لتمويل الاستثمارات، ومن جهة أخرى فإن ضعف الجهاز الإنتاجي من ناحية القيمة المضافة والتنوع الهيكلي، سيكون له مضاعفات حول القدرة الشرائية الناتجة عن تضخم السوق بالكتلة النقدية بدون مقابل حقيقي (عية، 2019)، وبالتالي فإن الإصلاحات المقترحة غير متماشية مع الواقع.

3.4 السياسة الصناعية والتنوع:

تتوزع على نقطتين هما:(Ministère Des Finance, 2016, p. 16)

أ. ضرورة تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد، من خلال اتخاذ نهج جديد أمام قوانين العمل لأجل تعزيز حمايته وتسيير أفضل للعمالة وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق نمو في الناتج المحلى الإجمالي بـــ 6.5% خارج المحروقات، كاستراتيجية شاملة.

ب. دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية طبيعية من اجل تخفيض تصدير المواد الخام لزيادة القيمة المضافة ، ومن جهة أخرى دعم قطاعات الاقتصاد الرقمي والإلكترونيات

والمعرفة، وكذا العمل على إحلال الواردات جزئيا أو كليا، باستيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات المصنوعة بالمواد المحلية، كاستراتيجية صناعية.

وفي هذا الصدد، فإن النموذج قد حصر السياسة الصناعية في تجديد ما يتعلق بحماية العمالة وتخفيض معدلات البطالة، بالرغم من أن هذه الإجراءات موجودة وبصفة قاصرة عن التطبيق الفعلي، لذا فإن تفعيل هذه السياسات والذهاب إلى نموذج صناعي جديد يعتمد على التخصص، بعيدا عن سياسة التحفيزات ذات الجدوى الاقتصادية السلبية والتي تستهلك الموارد المالية العمومية دون الذهاب إلى إرساء قواعد صناعة محلية مستدامة، والاستفادة من الميزة النسبية للموارد الخامة المتوفرة خاصة ما تعلق بالصناعة البتروكيماوية، والزراعة الموسمية الواسعة، والصناعات المرافقة للفلاحة؛ التحويلية منها وتربية المواشي وصناعة الجلود وغيرها، ومن خلال ذلك يتم خلق أقطاب وطنية ومناطق صناعية كبرى متخصصة ومتكاملة تستهدف الأسواق الدولية الإقليمية والناشئة، مما يخلق ثروة ذات قيمة مضافة ترفع من معدلات النمو الحقيقية وتزيد من فرص التنمية.

4.4 ترسيخ التنمية الصناعية:

عن طريق إعادة تنظيم إدارة الأراضي الصناعية واندماجها: (Ministère Des Finance, 2016, p. 19)

أ. مراجعة إدارة الملكية الصناعية من خلال إعادة التخصيص؛

ب. التجميع التدريجي لجميع الأراضي الصناعية تحت رعاية الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري؛

ج. استحداث بعثات في مجال إدارة الأراضي الصناعية بالتعاون بين وزارة الصناعة والقطاعات الأخرى المعنية بالاستثمار.

وتندرج ضمن التوصية السابقة في عملية متكاملة وذات بعد استراتيجي لتحسين التموقع الهيكلي للصناعة بالأقطاب الصناعية، وكما تقوم معظم الدول الصناعية وتحذوا بحذوها الدول الناشئة فإنه ينبغي خلق إدارة فعالة، للحفاظ على إنتاجية الأراضي الصناعية وتطويرها، بالرغم من وجود الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 126-12 المؤرخ في 19 مارس 2012 المكلفة بتهيئة الأرضيات الصناعية وتطويرها وإعداد التقارير والإحصائيات ومختلف التقديرات وضمان

التسيير الأمثل لها، (الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بلا تاريخ) تبقى الكثير من ممارسات الأعوان الاقتصاديين في تحويل الأرضيات إلى نشاطات أخرى أو عدم استغلالها، مما يبن ضعف الهيكل التشريعي والتنظيمي في هذه الوكالة لتسيير أكثر مصداقية للمناطق الصناعية.

5.4 ضمان أمن وتنوع الموارد الطاقوية:

لكونها وسيلة قوية لتنويع الصناعة، ولتحقيق ذلك يتعين ما يلي : (Ministère Des Finance, 2016, p. 20)

أ. كفاءة الطاقة، حيث يمنح ذلك طابعا عمليا من خلال:

- وضع معايير ولوائح كفاءة الطاقة للمباني الجديدة؛
- دعم إنشاء شركات خدمات الطاقة؛
- إنشاء وكالة كفاءة الطاقة والابتكار التي ستدير جميع برامج اقتصاد الطاقة.

ب. تطوير الطاقات المتجددة، من خلال:

- معرفة دقيقة لإمكانات البلاد في موارد الطاقة المتجددة؛
- المراقبة المستمرة ومواكبة تطور التكاليف؛
- معرفة وتوقع تطور الأسواق المحتملة للتصدير.

وفي هذا المجال قامت الجزائر بجهود كبيرة أهمها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر 2011-2030 كاستراتيجية لإنجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلطة (ترقو و مداحي، 2017، صفحة 7)، لكن ضعف التحكم التكنولوجي والابتكار ونقص الخبرة حال دون تقدم وتجسيد العديد من المشاريع أبرزها مشروع دزرتاك، لذلك فإن تجسيد الشراكات الأجنبية أمر لابد منه.

6.4 الحكم على النموذج الجديد للنمو:

وهي رؤية سياستي اقتصادية لتحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتدابير المصاحبة لها، أيضا تمثل:(Ministère Des Finance, 2016, p. 20)

أ. عملية ديناميكية للتشاور بين السلطات العمومية والشركات لدعم الثقة؛

ب. نظام استثمار وطني جديد في المرافق العامة من خلال التقليل من تكلفة المشاريع الاستثمارية وتعظيم تأثيرها العام على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

ج. وجوب تحقيق ترتيبات مالية أكثر ملائمة للمشاريع، وتقييم الجدوى واختيارها في حالة التحكيم فضلا عن تقييم المشاريع الاستثمارية الكبرى؛

د. تطوير نظام وطني جديد للمعلومات الإحصائية لتطوير استراتيجي طويل المدى (رؤية 2030)؛

ه. حصر المزايا الضريبية على الأنشطة التي تولد عوامل خارجية إيجابية للاقتصاد؛

و. تحسين الإدارة بتوجيهات اقتصادية لترفع ثقة المتعاملين الاقتصاديين.

5. خاتمة:

تطرقت الدراسة بالتحليل والنقد للتوجه الجديد الاقتصاد الجزائري باستراتيجية متوسطة المدى لتحقيق نمو سريع والوصول إلى مجموعة من الأهداف، والتي ينبغي أن تكون مؤشرا حقيقا للخروج من تبعية المحروقات، من خلال البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030، وكنتيجة لتحليل أهداف وتوصيات هذا البرامج توصلت الدراسة إلى أبرز النتائج التالية:

- يضع البرنامج الجديد أهداف طموحة واستراتيجية مغايرة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي؛
- يرتكز البرنامج الجديد على خلق القيمة المضافة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع؛
- يقوم على إصلاح القطاع المصرفي وخلق موارد جديدة للتمويل؛
- يعمل على الاهتمام اللازم بالموارد البشرية والبحث العلمي وربطها بالاقتصاد؛
- يعزز الأطر التنظيمية والقانونية لمزيد من العدالة الاجتماعية؛
- يولي الاهتمام اللازم بالتحول الطاقوي النظيف وكفاءة استخدام الطاقة.

ويمكن القول أن فعالية السياسات الاقتصادية المخططة يمكن أن تصبح نهجا جيدا للتحول الاقتصادي السريع شريطة الالتزام بالأهداف المسطرة ومحاربة مختلف العراقيل البيروقراطية وفتح المجال أمام الكفاءات لتحقيق ذلك.

وفي الأخير يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات، التالية:

- دعم البحث العلمي والتكنولوجي وجعله قاعدة لممارسة أي عمل اقتصادي؛
- ضرورة تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة للقيمة المضافة؛
- تشجيع وتقوية الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحرير القطاعات غير الاستراتيجية من قاعدة 51/49 لرأسمال الشركة؛
- التركيز على الشراكة الأجنبية في مجال الطاقة المتجددة؛
- تحسين المناخ الاقتصادي الجزائري من خلال مسايرة المعايير المعتمدة دوليا.

6. قائمة المراجع:

ذهبية لطرش، و شافية كتاف . (2017). تحديات تطوير الصناعات الزراعية والغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030. *8*(1)، الصفحات 179-201. تم الاسترداد من

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62026

Ministère Des Finance, a. (2016, juillet). le nouveau modèle de croissance (synthèse). Consulté le 03 04, 2019, sur ministère des finance algerie: http://www.mf.gov.dz/article/3/Actualit%C3%A9s/670/-Synth%C3%A8se:-Nouveau-Mod%C3%A8le-de-Croissance.html

world bank, g. (2019). DOING BUSINESS. Retrieved 08 12, 2019, from https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/algeria

إسماعيل بن قانة، و أحمد سلامي . (2017). دراسة أثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي في الدول النامية للفترة ما بين 2014/1960. الاستراتيجية والتنمية، 7(12)، الصفحات 216-241. تم الاسترداد من

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18648

الجريدة الرسمية الأمانة العامة للحكومة. (11 أكتوبر, 2017). قانون النقد والقرض قانون 17/10, المادة 45 مكرر. تاريخ الاسترداد 10 سبتمبر, 2019، من الجريدة الرسمية:

https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017057.pdf

بدر الدين محمد أحمد. (2017). استراتيجيات النمو الاقتصادي. القاهرة ، مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

جابر احمد بسيوني، و محمد محمود مهدلي. (2012). التنمية الاقتصادية (مفاهيم –نظريات – تطبيقات) (المجلد الطبعة الأولى). الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

عبد الرحمان عية. (مارس, 2019). حصة النقاش الاقتصادي. الجزائر: قناة دزاير نيوز

https://www.youtube.com/watch?v=MVtQktm_Rqg, VISITED 03/03/2019.

فريدريك م شرر. (2002). نضرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي. (علي أبو عمشه، المترجمون) الرياض، السعودية: مكتبة العبيكة.

كامل رشيد علي التل. (1991). أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد. اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

محمد ترقو، و محمد مداحي. (1 جانفي, 2017). إستراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة ، مشروع الجزائر للطاقة المتجدد2011–2030 أنموذجا. 03(01)، الصفحات 66–80. تم الاسترداد من

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/68203

محمد سيد أبو السعود. (2010). الإمكانات التكنولوجية والنمو الاقتصادي. جسر التنمية، الصفحات 1 – 14.

محمد عبد القادر، و عطية عبد القادر. (دون سنة نشر). إتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية : الدار الجامعية.

محي الدين حمداني. (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، الجزائر.

مصالح الوزير الاول الحكومة الجزائرية. (فيفري 2019). بيان السياسة العامة للحكومة. تاريخ الاسترداد 17 سبتمبر, 2019، من

http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/discours/2019-allocution-ahmed-ouyahia-politique-g-2019-ar.pdf

مليك محمودي، و يوسف بركان . (2016). محددات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014). 7(7)، الصفحات 259-271. تم الاسترداد من

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40312

موقع كل شيئ عن الجزائر. (04 03, 2018). التمويل غير التقليدي : بنك الجزائر يكشف حجم الأموال المطبوعة. تاريخ الاسترداد 16 08, 2019، من https://www.tsa-algerie.com/ar/التمويل-غير-التقليدي-بنك-الجزائر-يكشف/

ميشيل تودارو. (2006). التنمية الاقتصادية. (عبد الرزاق محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، المترجمون) الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.

وزارة الصناعة والمناجم الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 07 03, 2019، من

http://www.aniref.dz/index.php/ar/2016-08-28-13-52-24/missions-statuts-et-organisation-2